أو طينا فضربه لبنا أو زجاجا فاتخذ قدحا أو ذهبا أو فضة
فاتخذ حليا فليس له ابطال شئ منها بغير رضا المالك لانه تعنت
لافائدة فيه وتخومن زيادتي والمضمونات للمال ستة غصب
وعاريه وائتلاف وقبض بسوم أو بيع فاسد وتعد فخبر
على الدوام اخذت حتى تؤديه والضمان اربعة انواع لانه قد
يكون بالمثل في المثلي وهو ما حصره كيل او وزن وجاز السلم
فيه وقد يكون بالقيمة في المتقوم كالمنافع والحيوان والمكيل
والموزون الذي لا يصح السلم فيهما وتولى بالمثل في المثلي الى
آخره أولى مما عبر به وقد يكون بأقل الامرين من القيمة
والارش في السن اذا أتلف عبده الجاني وقد يكون بغير ذلك
في اربعة المبيع بيد البائع فانه يضمنه بالثمن ولبن المصراة
فانه يضمنه المشتري بعد الرد بصاع تمر والمهر بيد الزوج
فانه يضمنه بمهر المثل وجنين الامة فانه يضمنه الجاني بعشر
قيمتها وزاد الاصل فوعا خامسا وهو الضمان بأكثر الامرين مع ثلاثة
مواضع في النوع الثالث والمعروف خلاف ذلك كما بينته في
شرحه وقد يضمن الشئ بشيئين وذلك في ثلاث صور فيما لو
قتل محرم صيدا مملوكا فانه يضمنه بالجزاء الحق الله تعالى
وبالقيمة لمالكه وفيما لو حبس المغصوب في يد الغاصب ثم تلف
عنده فانه يضمن للمحبس عليه أقل الامرين من قيمته والارش
لان الاقل ان كان القيمة فهو الذي دخل في ضمانه او الارش فهو
الذي وجب ويضمن المالك قيمته كسائر الاعيان المغصوبة

وفيما

وهو اما مثلي او متقوم فالمثلي
كيل او وزن وجاز السلم فيه
ومخاس وحديد وتبر وسبيكة
ودراهم
ودنانير ولو مغشوشة
مكة ومسكوكة وغير مكافور
وماء وثلج وجمد وقطن
وصوف وفاكهة رطبة وجب
جاف سليم ودقيق ونخالة
ولحم طري وآجر وبيض وحطب
وخل بلا ماء ودهن ولبن
وسمن ومخيض هو في بعض
بعثله ان وجد وان طرأ
غلاء او رخص فان
رضيا بالقيمة جاز وان لم
يسلم المثل حتى فقد حسا
او شرعا فيما دون مرحلتين
من بلد العقد او الاتلاف
لزمه اقصى قيمة من الغصب
الى التعذر والمالك الخيار
الى وجود المثل وان كان
المثل عند الغصب مفقودا
ضمن اقصى قيمة من
الغصب الى التلف
وقيمة يوم الاتلاف اذا
حبس لا غصب او التلف
غرم اقصى القيمة ثم وجد المثل
فلا شئ له والله اعلم
واجل واعظم واعز واكرم
واللطف وارحم آمين

وفيما لو وطئ زوجة اصله او فرعه بشبهة فانه يغرم مهر
مهر الزوجة للشبهة ومهر الاصله او فرعه بعد الدخول لانه
فوت عليه البضع بعد ان لزمه جميع المهر ويغرم مهر الزوجة كفيها
ونصفا لاصله او فرعه قبله اي قبل الدخول لانه حين فوت عليه
البضع لم يلزمه الا نصف المهر خاتمة لو خرج المثلي عن ان يكون
له قيمة كان غصب ماء بمفازة فطالبه به على شط نهر ونحوه او جمدا
في الصيف فطالبه به في الشتاء فانه يغرم المثل وان رخصت فلا يتجه
الى القيمة

باب اللقطة

بضم اللام وفتح القاف
واسكانها وهي لغة الشئ الملقوط وشرعا ما وجد من حق ضائع
محترم غير محرز ولا ممتنع بقوته ولا يعرف الواجد مستحقه والاصل
فيها قبل الاجماع خبر الصحيحين عن زيد بن خالد الجهني ان رجلا
سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن لقطة الذهب والورق فقال اعرف
عفاصها ووكاءها ثم عرفها سنة فان لم تعرف فاستنفقها ولتكن
وديعة عندك فان جاء صاحبها يوما من الدهر فادها اليه والا فشأنك
بها وسأله عن ضالة الابل فقال مالك ولها دعها فان معها حذاءها
وسقاءها ترد الماء وتأكل الشجر حتى يلقاها ربها وسأله عن الشاة
فقال خذها فانما هي لك او لاخيك او للذئب وأركانها ثلاثة التقاط
وملتقط ولقطة بمعنى الشئ الملتقط ثم هي بهذا المعنى انواع تسعة
احدها ما حرم ان وجده في عمارة يحل التقاطه ويعرفه سنة فان
ظهر مالكه قبل فراغ التعريف او بعده وهو باق فهو له والا اي وان لم
يظهر مالكه تملكه ان كان مالا ونقل الاختصاص اليه ان كان غير مال

Copyright (c) King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)